



آفاق اقتصادية

Āfāqiqtiṣādīyyat

مجلة علمية دولية محكمة تصدر نصف سنوياً عن
كلية الاقتصاد والتجارة بجامعة المرقب

رقم الإيداع القانوني بدار الكتب الوطنية: 50/2017

E-ISSN 2520-5005

أثر المنافسة المصرفية على استقرار المصارف التجارية
دليل تجريبي من دول مجلس التعاون الخليجي

د. عبد الله رجب الفاضلي
aralfadli@elmergib.edu.ly
كلية الاقتصاد-الخمس / جامعة المرقب

د. عبد الباسط محمد العكاشي
Ab.alakashi7120@gmail.com
كلية الاقتصاد-الخمس / جامعة المرقب

المؤلفون
Authors

Cite This Article:

إقتبس هذه المقالة (APA):

الفاضلي، عبد الله رجب ؛ العكاشي، عبد الباسط محمد. (2023). أثر المنافسة المصرفية على استقرار المصارف التجارية دليل تجريبي من دول مجلس التعاون الخليجي. مجلة آفاق اقتصادية. 9 [17] 24-42.

أثر المنافسة المصرفية على استقرار المصارف التجارية

دليل تجريبي من دول مجلس التعاون الخليجي

المستخلص

هدفت الدراسة إلى قياس أثر المنافسة السائدة بين المصارف التجارية على معدل استقرارها لعينة مكونة من 61 مصرفا تجاريا مدرجا في أسواق الأوراق المالية العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي، ولبينات سنوية متوازنة خلال الفترة الزمنية (2011 – 2020) وقد اعتمد الجزء التجريبي من الدراسة على تحليل الإنحدار الخطي المتعدد للبيانات المقطعية الزمنية (Panel Data)، اعتمادا على طريقة نموذج تقدير الخطأ المعياري المصحح (PCSE)، أظهرت النتائج أن المنافسة بين المصارف التجارية العاملة بالدول قيد الدراسة "مقاسة بمؤشر التركيز (CR3)" منخفضة وبعضها يبتعد عن المنافسة التامة وتعتبر أسواق مركزة وغير تنافسية، وأسفرت نتائج الدراسة القياسية عن وجود أثر سلبي ومعنوي لمؤشر التركيز على استقرار المصارف التجارية، هذه النتيجة تدعم "فرضية المنافسة-الاستقرار"، مما يشير إلى أن المنافسة بين المصارف التجارية قد يكون لها تأثير إيجابي على استقرار المصارف، وبناء على ذلك وعلى النتائج التي توصلت إليها الدراسة توصي بزيادة الإهتمام بالاصلاحات المالية وتحرير الخدمات المصرفية والنظر في تسهيل دخول مصارف جديدة الى السوق وتشجيع عمليات الاندماج للاستفادة من المنافسة، نظرا إلى أهميتها في تعزيز واستقرار القطاع المصرفي.

الكلمات الدالة: المصارف التجارية، المنافسة المصرفية، الاستقرار المصرفي.

The impact of Banking Competition on Commercial Banks' Stability
Empirical Evidences from the GCC Countries

Abstract

This study aimed to measure the prevailing competition between commercial banks and their stability rate, using a sample of 61 commercial banks listed in the stock markets operating in (GCC) countries, and balanced annual data extending from 2011 to 2020. The experimental part of the study was adopted on the analysis of multiple regressions of the Panel data, using panel- corrected standard errors (PCSE) method. The results showed that the competition between commercial banks operating in the countries under study “measured by the concentration index (CR3) of market share” is low, and some of them are away from the full of competition and are highly concentrated markets and non-competitive markets, the empirical results suggest that there is a significant negative impact of concentration ratio (CR3) on the stability of commercial banks, this result supports the “competition-Stability” hypothesis, which suggests that competition between commercial banks may have a positive impact on bank stability. Based on the findings of the study, the study recommends increasing attention to financial reforms, liberalizing banking services, and considering facilitating the entry of new banks to the market and encouraging mergers to take advantage of competition, given its importance in strengthening and stability of the banking sector.

Key Words: commercial banks, banking competition, banking stability.

يلعب النظام المالي بجميع مكوناته دورا هاما في تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة للدول، وذلك من خلال نقل الموارد المالية من الادخار وتوجيهها وتخصيصها في المشاريع الأكثر إنتاجية، كما تعتبر نقاط الضعف في الأنظمة المالية السبب الجذري للمشاكل الاقتصادية لمعظم الاقتصادات، لذلك تسعى و تجتهد السلطات الرقابية للدول العمل على ضمان سلامة وصحة أنظمتها المالية لكي تتمكن من لعب دور فعال في التنمية الاقتصادية لبلدانها (Javaid, & Alalawi, 2018).

احد مكونات النظام المالي الرئيسية هي المؤسسات المالية والتي تساهم بالنهوض لمختلف اقتصادات العالم، فمن خلال أنشطتها تجتذب المدخرات وتسهل إعادة ضخها وتدويرها نحو الاستثمار، وكجزء من هذه المؤسسات المالية تعتبر المصارف التجارية أكثر الوسطاء الماليين ديناميكية وتلعب دورا هاما في تعبئة وتوزيع الموارد المالية وتمويل النشاطات الاقتصادية، والعمل على استقرار ورفاهية البلدان، في ظل استراتيجية تسويق تنافسية تحدد مدى نجاحها وتطورها، حيث تغيرت طرق العمل المصرفي بشكل كبير بالمقارنة عما كانت عليه من قبل، مثل الاتجاه نحو عمليات الدمج والاستحواذ، وتحرير الأسواق المالية، وتسريع وتيرة الابتكارات، وإطلاق أدوات مالية جديدة، والمنافسة الشديدة مع المصارف الأجنبية، وتطوير الأنشطة المصرفية الإلكترونية وتسويقها (Altaee et al. 2013).

يشير (Alvarez, et al., 2014) إلى أن الاستقرار المصرفي يقلل من التقلبات الاقتصادية وذلك من خلال قنوات الإقراض وقنوات توزيع الأصول في البلدان ذات المنافسة الأقل في سوق المصارف أو العلاقات الوثيقة بين المصارف والشركات، كما يشير (Fernández, et al., 2016) إلى أن هناك العديد من الطرق التي يمكن بها تبرير مساهمات المنافسة المصرفية في الاستقرار المالي ككل.

كما يعتبر استقرار القطاع المصرفي من الجوانب المهمة التي استقطبت اهتماما واسع النطاق من قبل الباحثين الاقتصاديين والمحللين الماليين خاصة بعد الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى إفلاس العديد من المصارف، ونتيجة لتعرض المصارف التجارية للعديد من العوامل المؤثرة كالمخاطر والأزمات المصرفية المعاصرة، ونظرا إلى أهمية وسلامة النظام المالي ككل، تعمل السلطات النقدية لتعزيز الثقة في القطاع المصرفي لدعم نمو اقتصادي متوازن ومستدام لبلدانهم وبدعم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتعزيز التحرير الاقتصادي وإصلاحات النظام المال (Poshakwale & Qian 2011)، وتقديم المعايير الدولية واللوائح مثل بازل 3 بهدف تعزيز قطاع مصرفي أكثر مرونة و تحسين قدرة القطاع المصرفي على امتصاص الصدمات الناتجة عن الضغوط المالية والاقتصادية لتقليل تأثير القطاع المالي على الاقتصاد الحقيقي في حالة حدوث أزمة.

وقد بدأت معظم البلدان في تنفيذ إصلاحات القطاع المالي كجزء من إصلاحات السوق الواسعة وبناء أسواق مالية أكثر كفاءة وتنافسية، لكن هناك من يرى ان الإصلاحات المالية تعمل على تعزيز القدرة التنافسية للصناعة المصرفية وتعبئة الموارد المالية عن طريق الادخار لتحقيق نمو اقتصادي أفضل، وهناك من يرى العكس وكان الهدف الأساسي لتحرير النظام المالي في اقتصادات العديد من الدول هو لتعزيز المنافسة المصرفية وتعزيز النمو الاقتصادي من خلال التنمية المالية والتي أثبتت الدراسات إنها تعزز النمو الاقتصادي.

لكن مسألة ما إذا كانت المنافسة المصرفية جيدة أو سيئة على استقرار المصارف، هذه قضية متنازع عليها بشدة وهي من القضايا التي نوقشت بشكل واسع في الأوساط الأكاديمية، حيث تشير البعض منها إلى أن المنافسة في

الصناعة المصرفية من المرجح أن تحدث آثار سلبية على أدائها واستقرارها، وعلى هذا تتحدد المشكلة البحثية لهذه الدراسة وبناء على التحديات العديدة التي تواجهها المصارف وازدياد المخاطر المصرفية الملازمة للعمل المصرفي والتي أصبحت هاجس باعتبارها من أهم التهديدات التي تطال استقرارية المصارف التجارية واستمرارية النشاط المصرفي، لذلك تكمن أهمية هذه الدراسة في أهمية كل من المنافسة بين المؤسسات المالية كموضوع جد هام على مستوى جميع الأصعدة وأهمية استقرار الصناعة المصرفية باعتبارها العمود الفقري لأي اقتصاد وهي من أكثر الصناعات حساسية وعرضة للأزمات والمخاطر التي تهدد سلامة و استقرار الأنظمة المصرفية.

في الثلاث العقود الأخيرة من القرن الماضي قد شهدت دول مجلس التعاون الخليجي إصلاحات في القطاع المالي وتغيرات هيكلية كبيرة في الأسواق المالية، وعلى وجه الخصوص تم تنفيذ سياسات التحرير المالي وإعادة الهيكلة المالية بهدف تعزيز القدرة التنافسية في القطاع المصرفي (Al-Muharrami, et al., 2006)، كما تشترك الخصائص الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي في عدد من القواسم المشتركة وبنفس التطور (Al-Hassan et al., 2010).

بناء على ذلك، ونظرا لوضعها المميز توفر اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي أرضية خصبة للغاية لدراسة وتوسيع نطاق الوعي بصناعاتها المصرفية ومدى مستوى المنافسة عندها والوقوف على الآثار المتوقعة على استقرارها.

لذلك، كان الدافع لهذه الدراسة لكي تملأ فجوة مهمة في الأدبيات لأنه وعلى حسب علم الباحثان لا يوجد عمل تجريبي ذو طبيعة متخصصة لدراسة أثر المنافسة المصرفية على استقرار المصارف التجارية العاملة بدول مجلس التعاون الخليجي، وكان الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو قياس أثر المنافسة السائدة بين المصارف التجارية على معدل استقرارها، وهذا يساعد على إظهار التفاعل بين هذه المتغيرات وتوسيع العمل الأدبي السابق على الصناعة المصرفية، والوصول الى التوصيات التي ستسهم في رفع الإيجابيات وتجنب السلبيات في المصارف التجارية العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي، ومن أجل تحقيق هذا الغرض فإن الدراسة تحاول الأجابة عن السؤال الآتي:

ما أثر المنافسة المصرفية على استقرار المصارف التجارية في دول مجلس التعاون الخليجي؟

2- الدراسات السابقة Literature Review :

في الآونة الأخيرة، كان هناك إهتمام متزايد للدراسات التي اجريت لفحص الدور التي تلعبه المنافسة على الاستقرار المصرفي، حيث هذه العلاقة تعتبر غير حاسمة ونقاش أكاديمي مهم وذلك بسبب عدم توثيق التوقعات النظرية حول هذه العلاقة بشكل جيد، ونظرا لعدم وجود توافق في الآراء حول ما إذا كانت المنافسة بين المصارف تجلب الاستقرار أو الضعف في النظام المالي، فإن هذه الدراسة تهدف إلى التحقق والفحص التجريبي في الصناعة المصرفية لدول الخليج.

على مدى العقود القليلة الماضية ، قامت معظم الدول الناشئة بتحرير سياساتها النقدية وكذلك تشجيع دخول المصارف الأجنبية إلى السوق المصرفية المحلية، وبالتالي التأثير على حدة المنافسة (Mirzaei & Liu 2013)، مما قد يؤدي إلى انخفاض أرباح المصارف لأن قد لا تكون قادرة على جني الأرباح من خلال استخدام قوتها الاحتكارية وبالتالي التأثير على الأداء المالي للمصارف ومستويات الكفاءة والاستقرار.

وفقا لنظرية القوة السوقية والتي تؤكد أن هيكل السوق يؤثر على أداء المصارف، أي من السهل على المصارف في الاسواق عالية التركيز تحديد التكاليف بالإضافة إلى زيادة الأسعار، واستخدام قوتها السوقية الاحتكارية والحصول على معدلات ربح أكبر من المصارف الموجودة في الأسواق ذات التركيز المنخفض (Li, Nie, Zhao, & Li, 2017). هذه النظرية لها نهجان أو فرضيتان هما: فرضية هيكل السلوك و الأداء، وفرضية القوة السوقية النسبية.

ووفقا لفرضية هيكل السلوك و الأداء فإن مستوى التركيز في السوق المصرفي يزيد أو يقلل من السيطرة على السوق، إذا كانت هناك زيادة، فقد ينتج عن ذلك ربح، ومن المرجح أن تحقق المصارف العاملة في أسواق أكثر تركيزا أرباحا غير عادية من خلال قدرتها على فرض معدلات أعلى على القروض التي تمنحها، وتخفيض المعدلات تعطى على الودائع وذلك لأسباب توطئية (ضمنية أو صريحة) أو احتكارية مقارنة بالمصارف التي تعمل في أسواق أقل تركيزا وبغض النظر عن فعاليتها (Olweny & Shipho, 2011).

ووفقا لفرضية القوة السوقية النسبية تتأثر ربحية المصارف بحصة السوق، فمن الناحية النظرية، فقط المصارف الكبيرة التي لديها حصص سوقية كبيرة ومنتجات منفصلة يمكنها التغلب على منافسيها، والتأثير على الأسعار والحصول على عوائد احتكارية، وهذا يعني أن المصارف قد تستفيد من ممارسة القوة السوقية في التسعير، وبالتالي جني أرباحا غير عادية وغير تنافسية، حيث يمكن للمؤسسات المالية ذات المنتجات المتميزة بشكل جيد زيادة حصتها في السوق وممارسة قوتها السوقية للتحكم في نسبة كبيرة من حصة السوق. وفقا Carletti & Hartmann (2003) فإن المنافسة القوية تضعف قوة السوق وتقلل من هامش الربح وتجبر المصارف على تحمل المزيد من المخاطر.

تم وضع فرضيات أخرى لتضيف إلى النظرية والفرضيات السابقة وهي وجهتي نظر متنافستين حول استجابة المصارف للتغيرات في شدة المنافسة وهما مفهومان أساسيان لشرح العلاقة العلاقة بين المنافسة والاستقرار في النظام المصرفي: (فرضية المنافسة-الهشاشة؛ و فرضية المنافسة-الاستقرار).

وفقا لفرضية المنافسة-الهشاشة فإن مستوى المنافسة تقوض القوة السوقية، وتقلل هوامش الربح، وبالتالي تقلل من قيمة الامتياز، مما يخلق حوافز للمصارف لاتخاذ مخاطر أكبر، نظرا لأن قيمة الامتياز هذه تعكس رأس المال غير الملموس الذي ستركه المصارف فقط إذا لم تقلس، فكلما زادت القيمة أصبحت المصارف أكثر ترددا في زيادة المخاطر، في هذه الحالة يختارون اتخاذ إجراءات أكثر حكمة، من خلال الاحتفاظ بمزيد من رأس المال أو عن طريق زيادة معايير الاكتتاب أو أنشطة الفرز (De-Ramon et al., 2018).

وفقا لفرضية المنافسة-الاستقرار التي تقترض أنه مع اكتساب المصارف القوة في السوق، من الممكن أن تزداد مخاطر محافظها، حيث تؤكد وجهة النظر هذه إلى أن الأنظمة المصرفية الأكثر قدرة على المنافسة تؤدي إلى استقرار أكثر وليس أقل.

الفكرة من وراء هذا الرأي هي أن المصارف التي تتمتع بقوة سوقية عالية سوف تكسب إيرادات من خلال فرض معدلات أعلى على القروض، وبالتالي قد تؤدي معدلات الاقتراض المرتفعة إلى زيادة مخاطر محافظ أصول المصارف بسبب الاختيار المعاكس، إن معدلات الاقتراض المرتفعة تعني أن الجودة الإجمالية لمحافظ أصول المصارف تزداد سوءا، كما تؤكد وجهة نظر أخرى تعمل على إضفاء الطابع الرسمي على هذه الفكرة أن مستوى المنافسة الأعلى يخفض من اسعار الفائدة على القروض مما يقلل من احتمالية تخلف المقترض عن السداد

وتعززهم بالوفاء بالتزاماتهم مما يقلل المخاطر، مما يعمل على تحسين ربحية المصارف وتعزيز الاستقرار بشكل عام (De-Ramon et al., 2019).

وفي هذا المجال هناك أمثلة على دراسات سابقة حللت العلاقة بين المنافسة المصرفية والاستقرار المصرفي ويمكن تناولها في الآتي:

دراسة (Mirzaei & Liu (2013) هدفت إلى دراسة أثر قوة السوق والأنشطة المصرفية وأنشطة المصارف والبيئة على الربحية والاستقرار، لعينة مكونة من 1929 مصرفاً في 40 دولة من الاقتصادات الناشئة والمتقدمة وذلك خلال الفترة الزمنية (1999-2008) واستخدم المؤلفون النهجان أو الفرضيتان سابقة الذكر (فرضية هيكل السلوك و الأداء، وفرضيات القوة السوقية النسبية)، بهدف تقييم المدى الذي يمكن أن يعزى فيه أداء المصرف إلى ظروف السوق غير التنافسية وسلوك التسعير، وأشارت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن تؤدي القوة السوقية الأكبر إلى انحياز أداء المصارف الأعلى نحو فرضية القوة السوقية النسبية في الاقتصادات المتقدمة، والأنظمة المصرفية الأكثر تركيزاً في الاقتصادات المتقدمة أكثر عرضة لعدم الاستقرار.

قام (Shijaku (2017 بدراسة وتحليل العلاقة بين المنافسة والاستقرار للمصارف بعد الأزمة المالية العالمية، لعينة مكونة من 16 مصرفاً عاملاً في القطاع المصرفي الألباني، وذلك خلال الفترة الزمنية (2008-2015). استخدم المؤلف العديد من العوامل الداخلية ومؤشرات الاقتصاد الكلي، واستخدام ثلاثة مقاييس متميزة للمنافسة: مؤشر Boone، ومؤشر Lerner، و HHI للأصول، ومؤشر مركب من مقاييس الأداء ليعكس استقرار المصارف، وأشارت الدراسة إلى نتيجة تدعم بقوة وجهة نظر "المنافسة - الاستقرار" بعد الأزمة المالية العالمية، وبأن الدرجة الأعلى من المنافسة تعزز استقرار المصارف، كما تشير النتائج أيضاً أن معدلات التركيز الأكبر لها تأثير سلبي على استقرار المصارف.

قام (González et al., (2017 بدراسة وفحص العلاقة بين المنافسة واستقرار المصارف، لعينة مكونة من 356 مصرفاً عاملاً في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك خلال الفترة الزمنية (2005-2012). استخدم المؤلفون العديد من العوامل الداخلية ومؤشرات الاقتصاد الكلي، واستخدام مقياسين للمنافسة: مؤشر H-Statistics، و HHI، ومقياس استقرار المصارف اعتمد المؤلفون على مؤشر Z-score على مستوى المصرف، وأشارت الدراسة إلى نتيجة مفادها بوجود علاقة سلبية بين المنافسة H-Statistics واستقرار المصارف Z-Score، هذا يعني أن زيادة المنافسة تؤدي إلى انخفاض مستوى الاستقرار المالي، كما رجوا لفكرة أن زيادة البيئة التنافسية للمصارف تؤدي إلى تراجع الاستقرار المالي للنظام المصرفي ككل، وهذا يعني أن المستويات الأعلى من المنافسة تقلل الاستقرار على مستوى المصرف.

قام (Ozili P.K. (2018 بدراسة وفحص محددات الاستقرار المالي للمصارف التجارية في إفريقيا، ولعينة مكونة من 48 دولة أفريقية، وذلك خلال الفترة الزمنية (1996-2015). استخدم المؤلف العديد من العوامل الداخلية ومؤشرات الاقتصاد الكلي، واستخدام المؤلف مقاييس متميزة للمنافسة: ومؤشر Lerner، و معدل التركيز للأصول، كما استخدم المؤلف أربعة مقاييس لاستقرار المصارف بينها مؤشر Z-score، وأشارت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن معدل التركيز من المحددات الهامة للاستقرار المصرفي في إفريقيا ويعتمد تأثير كل محدد على الاستقرار المصرفي.

قام (Azmi, et al., 2018) بدراسة وفحص العلاقة بين المنافسة واستقرار المصارف، ولعينة مكونة من 354 مصرف من المصارف التقليدية والإسلامية من 14 دولة، وذلك خلال الفترة الزمنية (2005-2016). استخدم المؤلفون العديد من العوامل الداخلية ومؤشرات الاقتصاد الكلي، واستخدام ثلاثة مقاييس متميزة للمنافسة: مؤشر Boone، ومؤشر Lerner، و HHI للأصول، ومقياس استقرار المصارف اعتمد المؤلفون على مؤشر Z-score، وأشارت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن المنافسة لا تؤثر على استقرار المصرف، علاوة على ذلك، تشير الدراسة أن التركيز مفيد لاستقرار المصرفي لكلا النوعين من المصارف.

قام (De-Ramon et al., 2019) بدراسة وفحص تأثيرات المنافسة على استقرار المصارف، ولعينة تغطي جميع المصارف التجارية في المملكة المتحدة، وذلك خلال الفترة الزمنية (1994-2013). استخدم المؤلفون العديد من العوامل الداخلية ومؤشرات الاقتصاد الكلي، واستخدام ثلاثة مقاييس متميزة للمنافسة: مؤشر Boone، ومؤشر Lerner، و HHI للأصول، ومقياس استقرار المصارف اعتمد المؤلفون على مؤشر Z-score على مستوى المصرف، وأشارت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن وجود علاقة سلبية بين المنافسة واستقرار المصارف، وهذا يعني أن المستويات الأعلى من المنافسة تقلل الاستقرار على مستوى المصرف.

قام (Phan, et al., 2019) بدراسة العلاقات بين المنافسة والكفاءة والاستقرار في العمل المصرفي في أربعة بلدان لشرق اسيا (الصين، هونغ كونغ، ماليزيا، فيتنام) ولعينة مكونة من 99 مصرف تجاري، وذلك خلال الفترة الزمنية (2004-2014). استخدم المؤلفون العديد من العوامل الداخلية ومؤشرات الاقتصاد الكلي، واستخدام ثلاثة مقاييس متميزة للمنافسة: ومؤشر Lerner، و HHI للأصول و معدل التركيز لأكثر ثلاثة مصارف من حيث الأصول، ومقاييس استقرار المصارف اعتمد المؤلفون على مؤشر Z-score على مستوى المصرف، وأشارت الدراسة إلى نتيجة تدعم وجهة النظر "التقليدية للمنافسة - الهشاشة" وتشير الدراسة إلى أن زيادة المنافسة قد تؤدي إلى انخفاض في استقرار المصارف، وتركيز السوق يؤثر بشكل إيجابي على استقرار المصرف، وأشارت الدراسة أيضا إلى أن استقرار القطاع المصرفي قد تأثر سلبا بالأزمة المالية العالمية، كما تؤثر بيئة الاقتصاد الكلي على استقرار المصارف.

قام (Kiemo et al., 2019) بدراسة محددات الاستقرار المالي للمصارف التجارية في كينيا، ولعينة مكونة من 39 مصرف من المصارف المرخصة من قبل المصرف المركزي الكيني، وذلك خلال الفترة الزمنية (2000-2015). استخدم المؤلفون: حجم المصرف؛ ورأس المال التنظيمي؛ ومؤشرات الحوكمة؛ ومخاطر الائتمان؛ والسيولة كمتغيرات مستقلة وقياس أثرها على الاستقرار المالي للمصارف التجارية في كينيا، وأشارت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن الزيادة في حجم المصرف، ورأس المال التنظيمي، والحوكمة، والسيولة لها علاقة إيجابية بالاستقرار المالي للمصارف التجارية في كينيا، بينما مخاطر الائتمان له تأثير سلبي على الاستقرار المالي للمصارف التجارية في كينيا.

دراسة (Su, et al., 2021) هدفت إلى التحقق في العلاقة السببية الديناميكية بين المنافسة المصرفية والمخاطر المنتظمة في المصارف الصينية، وذلك خلال الفترة الزمنية من الربع الأول من سنة 2004 - إلى الربع الرابع من سنة 2019، استخدم المؤلفون معدل التركيز لقياس المنافسة المصرفية، ومؤشر القروض المتعثرة كمقياس للمخاطر المنتظمة، وأشارت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن المنافسة في القطاع المصرفي لها تأثير سلبي على المخاطر المنتظمة، وهذا يعني أن المنافسة المتزايدة في القطاع المصرفي ستؤدي في النهاية إلى تقليل المخاطر

المنتظمة وتحقيق شكل مستدام من الاستقرار، وعلى ضوء المراجعة المكثفة للأدبيات، يمكن التوافق على أن المنافسة بين المصارف وأثرها على متانة واستقرار المصارف ليست قاطعة في جميع أنحاء العالم، ناهيك عن أثرها على الأسواق الناشئة مثل دول الخليج، هذه الفجوة وحدها كافية لتقديم مبرر قوي لإجراء المزيد من الدليل التجريبي على بيانات مختلفة من الدراسات.

3- البيانات والمنهجية:

الغرض من هذه الدراسة هو التحقيق التجريبي من أثر المنافسة المصرفية على استقرار المصارف التجارية بدول مجلس التعاون الخليجي، وسيتم في هذا الجزء تناول الآتي:

البيانات والعينة:

تستند هذه الدراسة على البيانات الطولية (Panel Data)، لعينة مكونة من 61 مصرفاً تجارياً، مدرجة في أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، سلطنة عمان، الكويت، قطر) للفترة الزمنية 2011 إلى 2020، وبالاعتماد على البيانات التي تم الحصول عليها من قاعدة بيانات **ORBIS** التي يحتفظ بها **Bureau Van Dijk** وبناء على مراجعة الدراسات السابقة، تم إختيار بعض المتغيرات والتي كان من المتوقع أن تكون محددات رئيسية على كفاءة واستقرار المصارف التجارية، ويرد وصف لمتغيرات الدراسة في الجدول رقم 1، ويشمل معلومات حول الرمز والمتغير ومؤشر القياس.

جدول 1 : ملخص المتغيرات

الرمز	المتغيرات	(المؤشر)
	المتغير التابع: استقرار المصارف التجارية:	
Z-score	معدل الإستقرار المصرفي	(العائد على الأصول + نسبة الأصول الرأسمالية) / الانحراف المعياري للعائد على الأصول
	المتغيرات المستقلة: المنافسة المصرفية:	
CR3	معدل التركيز	نسبة أكبر ثلاثة مصارف كنسبة تركز من إجمالي الأصول
	المتغيرات الضابطة:	
ROAA	العائد على متوسط الأصول	صافي الدخل بعد الضريبة كنسبة مئوية من متوسط إجمالي الأصول
QA	جودة الأصول	القروض المتعثرة محسوبة كنسبة مئوية من إجمالي القروض
CAR	كفاية رأس المال	إجمالي رأس المال كنسبة مئوية من الأصول المرجحة بالمخاطر
GDP	الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السنوي

حساب متغيرات الدراسة :

بناء على النظريات والأبحاث التجريبية التي درست موضوع الاستقرار المصرفي، سوف يتم التطرق إلى المنافسة المصرفية وأهم العوامل والمحددات التي لها تأثير على الاستقرار المصرفي، وتجدر الإشارة أنه تم اختيار المتغيرات المبينة في الجدول أعلاه وفقاً للنظريات والأدبيات المنشورة حول موضوع الدراسة، وتتمثل متغيرات هذه الدراسة في الآتي:

أولاً: المتغير التابع:

• **معدل الإستقرار (Stability Ratio(Z-score):** يتم قياس مستوى استقرار المصرف باستخدام درجة Z ، وهو مؤشر شائع جدا في الأدبيات الحديثة المتعلقة بقياس ومحددات سلامة المصارف (Marius & Bogdan 2010) تشير القيمة الأعلى لهذا المؤشر إلى قدرة أكبر من الاستقرار المصرفي و أن المصرف لديه مستوى أقل من مخاطر الإفلاس (Tan, Y 2017)، حيث تزداد درجة Z مع ارتفاع مستويات الربحية والرسملة، وتنخفض مع الأرباح غير المستقرة التي يعكسها الانحراف المعياري العالي للعائد على الأصول ، وتستخدم كمؤشر معكوس على هشاشة المصرف (Wang & Luo 2019)، بمعنى ان ارتفاع المؤشر يشير إلى صحة مالية أفضل بالنسبة للمصرف، ويتم حسابه على النحو التالي:

$$Z - \text{Score}_{i,t} = \frac{ROAA_{i,t} + EA_{i,t}}{\sigma ROAA_{i,t}}$$

حيث أن :

$ROAA_{i,t}$: العائد على متوسط الأصول للمصرف i في الفترة t.

$EA_{i,t}$: نسبة الأصول الرأسمالية (حقوق الملكية / إجمالي الأصول) للمصرف i في الفترة t.

$\sigma ROAA_{i,t}$: الانحراف المعياري للعائد على متوسط الأصول للمصرف i في الفترة t.

ثانياً: المتغيرات المستقلة (التفسيرية):

المتغير المستقل المستخدم في هذه الدراسة لقياس مستوى المنافسة المصرفية هو التالي:

• **معدل التركيز (CR3) Concentration Ratio (CR3):** يعتبر هذا المعدل من المعدلات الأكثر شيوعاً لتقييم المنافسة وتحديد حصة المصارف الكبيرة في سوق الصناعة المصرفية (Stazhkova , et al., 2017)، ويشير إلى حصص السوق المشتركة لعدد معين من المصارف إلى الحجم الإجمالي للسوق وتستخدم لتقييم الدرجة التي يكون فيها سوق ما محتكر من قبل القلة (يهيمن عليه عدد قليل من المصارف)، يتم احتساب هذا المعدل بمشاركة ثلاثة أو أربعة مصارف كبيرة ، اعتماداً على المؤشر الذي سيتم تجميعه بمشاركة ثلاثة أو أربعة مصارف، إلا أن نسبة التركيز المكونة من ثلاث مصارف والتي تزيد عن 70% تشير إلى سوق مهيم للغاية، أو يعتبر السوق شديد التركيز (Abuselidze, 2021)، وتماشياً مع الأبحاث السابقة، يتم قياس معدل التركيز في هذه الدراسة لعدد أكبر ثلاثة مصارف كنسبة تركز إلى الحجم الإجمالي للمصارف بالسوق من حيث الأصول.

جدول 2 : اتجاهات معدل التركيز CR3

الدولة	عدد المصارف	2011	2020
المملكة العربية السعودية	11	49.372	49.745
البحرين	6	87.730	83.782
الكويت	10	65.536	64.261
سلطنة عمان	6	77.411	70.119
قطر	8	70.714	77.599
الإمارات العربية المتحدة	20	62.363	66.795

يوضح الجدول 2 مؤشر CR3 حيث تم أخذ لعدد أكبر ثلاثة مصارف كنسبة تركز إلى الحجم الإجمالي للمصارف بالسوق من حيث الأصول ليمثل معدل التركيز لسنة 2011 و 2020 بشكل عام تشير هذه النتائج إلى أنه يمكن وصف أسواق البحرين وعمان وقطر بأنها "مركزة بشكل كبير"، ويمكن وصف أسواق الكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بأنها "أسواق مركزة بشكل معتدل"، تظهر مقاييس CR3 أن القطاعات المصرفية في دول مجلس التعاون الخليجي تعتبر أسواق غير تنافسية، وهي أسواق مركزة وبعضها يقترب إلى أسواق المنافسة مثل المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة.

وبالتالي لا يمكن تحديد أو التوقع بالأثر المحتمل بين معدل التركيز (مستوى المنافسة المصرفية) على الاستقرار المصرفي في هذه الدراسة وسوف يتم اثباته تجريبيا.

ثالثا: المتغيرات الضابطة:

المتغيرات الضابطة المستخدمة في هذه الدراسة من أجل التحكم ولضبط خصائص المصرف في التأثيرات

المتوقعة للمنافسة المصرفية على الاستقرار المصرفي تتمثل في الآتي:

- **مؤشر الربحية (ROAA) Profitability:** في هذه الدراسة تم استخدام معدل العائد على متوسط الأصول لتحديد قدرة المصرف على تحقيق الأرباح، يعتبر هذا المعدل من مقاييس الربحية ومن أهم المقاييس المحاسبية للربحية والكفاءة الإدارية طالما أنه يستهدف تعظيم صافي الثروة، ويعكس هذا المقياس استخدام المصرف لأصوله لتوليد الإرباح، لأن آليات الدخل والمصروفات لدى المصرف ترتبط ارتباطا وثيقا بأصولها، وكلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر كلما كان المصرف أكثر فعالية وربحية وكان أداءه المالي أفضل (Dietrich & Wanzenried 2014)، وبالتالي من المتوقع أن يكون لنسبة العائد على متوسط الأصول علاقة إيجابية مع إستقرار المصرف.

- **جودة الأصول (AQ) Assets Quality:** هذا المؤشر يعبر عن مقدار الأصول الخطرة التي يمتلكها المصرف من إجمالي أصوله. تعد جودة الأصول معلمة مهمة لفحص درجة القوة المالية للمصرف و إن تدني جودة الأصول هو السبب الرئيسي لمعظم إخفاقات المصارف، و الحفاظ على جودة الأصول هي سمة أساسية من سمات العمل المصرفي (Majumder et al., 2017)، يتم قياس جودة الأصول في هذه الدراسة باستخدام القروض المتعثرة محسوبة كنسبة مئوية من إجمالي القروض، هذا يتعلق باحتمالية الخسارة نتيجة عدم قدرة المقترض على سداد مدفوعات أي نوع من الالتزامات، كلما انخفضت نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض، كان المصرف أفضل حالا من حيث جودة الأصول والعكس صحيح، في ضوء ذلك، من المتوقع أن يكون لمعامل القروض المتعثرة لإجمالي القروض علاقة سلبية مع إستقرار المصرف.

- **كفاية رأس المال (CAR) Capital Adequacy:** في هذه الدراسة تم استخدام معدل إجمالي رأس مال المصرف كنسبة مئوية من الأصول المرجحة بالمخاطر، حيث يشير هذا المعدل إلى مجموعة الأصول المتاحة التي يحتفظ بها المصرف وبشكل كافي للتعامل مع الخسائر والتهديدات التشغيلية و تعويض المخاطر المتكبدة، فهي تعمل على تعزيز الاستقرار المالي، تعتبر المصارف الأقل لكفاية رأس المال ذات مخاطر عالية، مما يجعل من الصعب الحصول على مصادر تمويل أرخص، وزيادة تكلفة رأس المال يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإفلاس وإلى امتلاك المصارف المزيد من الأسهم لتجنب فترات الضيق، ومن المتوقع أن تواجه

المصارف ذات الرسملة الجيدة تكاليف إفلاس أقل (Mehta & Bhavani, 2017)، وبالتالي من المتوقع أن تكون هناك علاقة إيجابية بين كفاية رأس المال و إستقرار المصرف.

• **النمو الاقتصادي (Economic Growth (GDP):** في هذه الدراسة تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لقياس مستوى النمو الاقتصادي، حيث يشير الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى أن النشاط الاقتصادي للبلاد في حالة نمو، ويعتبر أحد أهم المؤشرات لقياس قوة اقتصاد الدول، وبذلك عندما يكون الناتج المحلي الإجمالي في نمو سوف يؤثر بشكل إيجابي على القطاعات والظروف الاقتصادية ككل، خاصة عندما يكون نمو الناتج المحلي الإجمالي السليم الذي ستؤثر فيه الظروف الاقتصادية إيجابا على العرض والطلب على القروض والودائع، وبهذا المعنى تميل الربحية إلى الارتفاع مع زيادة الطلب على الإقراض للمصارف (Athanasoglou et al., 2008; Alper and Anbar 2011)، وبالتالي من المتوقع أن تكون هناك علاقة إيجابية بين النمو الاقتصادي وإستقرار المصرف.

منهجية الدراسة والنموذج المستخدم:

تتمثل منهجية الدراسة في استعمال المنهج القياسي المناسب لهذه الدراسة من خلال استخدام بيانات البانل (Panel Data)، والتي تعرف بالسلاسل الزمنية المقطعية التي تأخذ بعين الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر تغير الاختلافات بين الوحدات المقطعية. وتعد الخطوة الأولى في التحليل الإحصائي هي عملية تحديد النموذج الأمثل لتقدير معالم نموذج الدراسة، وذلك لأنها تعطي فكرة واضحة عن مدى ملائمة وقدرة المتغيرات المستقلة في تفسير المتغير التابع، وبالنظر في مخرجات تقدير المربعات الصغرى العادية (OLS) والمتمثلة في تقدير الانحدار المتعدد للنماذج الأساسية لبيانات البانل (Panel Data) الثلاثة هي: (نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression Model، نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effects Model، نموذج التأثيرات العشوائية Random Effects Model)، والمفاضلة بينها مع إجراء الاختبارات التشخيصية المتعلقة بهذا النموذج لأجل تحديد ما إذا كان هناك وجود لأي مشكل من مشكلات الاقتصاد القياسي، لذلك تم فحص الاعتماد المحتمل للأخطاء باستخدام اختبار Wooldridge للتحقق مما إذا كانت الأخطاء مرتبطة تلقائياً، وعلى أساس هذا الإختبار يتم إما قبول أو رفض الفرضية الصفرية والتي تفترض بعدم وجود الارتباط الذاتي للأخطاء، ووفقاً لنتائج الإختبار فإن القيمة p المبلغ عنها البالغة 0.000 من اختبار Wooldridge للنموذج أقل من مستوى أهمية بنسبة 5%، لذلك تم رفض فرضية العدم عند مستوى الأهمية المختارة والاستنتاج بأن هناك دليلاً كافياً على وجود الارتباط الذاتي أو التلقائي (Autocorrelation) في النموذج قيد الدراسة، ومن ثم إجراء فحص إحصائية إختبار (Modified-Wald) للتحقق من مشكلة عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity) أي التحقق من عدم تجانس التباين الجماعي في نموذج الانحدار ذو التأثيرات الثابت، ولذلك يتم اختبار فرضية العدم التي تفترض عدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين، ووفقاً لنتائج الإختبار فإن القيمة p المبلغ عنها البالغة 0.000 من الاختبار للنموذج أقل من 5% من مستوى الأهمية، لذلك تم رفض فرضية العدم عند المستوى المعنوية المختارة للدلالة والاستنتاج بأن هناك دليلاً كافياً على وجود مشكلة عدم التجانس (heteroskedasticity) في النموذج قيد الدراسة، وإخيراً، تم إجراء فحص إحصائية إختبار Pesaran CD-test لاكتشاف مشكلة الاعتماد المقطعي / الارتباط المعاصر (cross sectional independence)، ولذلك يتم اختبار الفرضية الصفرية والتي تفترض أن المخلفات غير مترابطة، وفقاً لنتائج الإختبار فإن القيمة p المبلغ عنها البالغة 0.000 من الاختبار للنموذج أقل من مستوى الأهمية بنسبة

5% ، لذلك تم رفض فرضية العدم عند مستوى أهمية 5% لذلك هناك أدلة كافية لاستنتاج أن هناك مشكلة اعتماد مقطعي أو بأن هناك دليلاً كافياً على وجود الاعتماد المستعرض.

نظراً لخصائص بيانات هذه الدراسة تم التعرف على مشكلة الارتباط التسلسلي (Autocorrelation) ومشكلة عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity)، ومشكلة الاعتماد المقطعي/الارتباط المعاصر (cross sectional independence) كمشكلات موجودة بطبيعة بيانات النموذج قيد الدراسة، وإذا لم يتم التعامل معها بشكل صحيح يمكن أن تنتج عدم كفاءة في تقدير المعامل والتحيز في تقدير القيم، وبالتالي لعلاج هذه المشكلات تم تطبيق طريقة التقدير التي تفي بهذه الشروط وللحصول على نتائج أكثر قوة، لذلك تم علاج هذه المشاكل من خلال تطبيق نموذج تقدير الخطأ المعياري المصحح (PCSE) panel-corrected standard error الذي اقترحتها (Beck and Katz,1995) لقدرة تصحيحها للمشاكل سابقة الذكر وهي المناسبة لهذه الدراسة.

مواصفات النموذج:

يهدف النموذج العام للدراسة للتحقيق التجريبي في أثر المنافسة المصرفية على الاستقرار المصرفي، وبناء على خصائص بيانات الدراسة تم استخدام طريقة (PCSE) لتقدير نماذج الدراسة على النحو التالي:

$$Z - score_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 CR3_{i,t} + \beta_2 ROAA_{i,t} + \beta_3 AQ_{i,t} + \beta_4 CAR_{i,t} + \beta_5 GDP_{i,t} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

$Z - score_{it}$ = تمثل الاستقرار المصرفي i (1.....61) وفي الفترة t (1.....10) .

β_0 = تمثل قيمة الثابت.

$\beta_5 - \beta_1$ = تمثل معاملات معامل النماذج.

ε_{it} = تمثل حد الخطأ العشوائي.

4- تقدير النموذج وعرض النتائج التجريبية:

قبل البدء بتقدير نماذج الانحدار المتعدد مع عرض وتفسير النتائج، العمل على اختبارات تعتبر مهمة ولها أولوية لإثبات صحة نموذج الدراسة والمتمثلة في اختبارات الإحصاء الوصفي والارتباط بين المتغيرات التفسيرية.

الإحصاء الوصفي:

يوضح الجدول 3 ملخص للإحصاءات الوصفية للمتغيرات المستخدمة في هذه الدراسة، وبنوده تشمل متوسطات المقاييس وانحرافاتها المعيارية، مع وصف تقلباتها (القيم الدنيا والقصى)، وقد لوحظ أن المصارف في دول مجلس التعاون الخليجي لديها العائد على متوسط الأصول (ROAA) بحسب درجة أداء المصرف في المتوسط هو (1.3564) هذا مستوى مريح من خلال المقارنات الدولية ، والتي تكون مرتفعة إلى حد ما عند تشبيهها بنسب عوائد المصارف في البلدان الأخرى الموضحة بالدراسات السابقة، كما تتمتع المصارف التجارية في دول مجلس التعاون الخليجي برأس مال جيد مع نسب كفاية رأس المال (CAR) التي تفوق بكثير الحد الأدنى لمتطلبات بازل

3 (10.50%) حيث بلغت قيمة المتوسط (19.0262%)، كما بلغ متوسط معدل التركيز (65.2) وبالتالي يمكن القول أن مصارف دول مجلس التعاون الخليجي تعمل بسوق احتكارية وغير تنافسية.

جدول 3 : الإحصاء الوصفي للمتغيرات

Variable	Obs	Mean	Min	Max	Std.Dev
Z-score	610	37.5760	-0.9803	60.0830	26.0286
CR3	610	65.2833	47.2393	88.3220	10.7393
ROAA	610	1.3564	-9.5053	5.5390	1.1295
AQ	610	4.2529	0.0678	37.0867	3.2797
CAR	610	19.0262	6.2300	47.5400	4.8555
GDP	610	2.5333	-8.6853	13.3752	3.8732

مصفوفة الارتباط بين المتغيرات التفسيرية:

الجدول رقم 4 يوضح مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة لتحديد أزواج الارتباط الممكنة بين متغيرات الدراسة، للتأكد من خلو نماذج الدراسة من أهم المشاكل التي يمكن أن تحدث عند تقدير نماذج بيانات البانل (Panel Data)، بحيث أن معاملات الارتباط المتعدد (Multicollinearity) تكون ذات صلة بالانحدار الخاص بكل متغير مفسر بالنسبة لباقي المتغيرات التفسيرية والتي يتم حسابها عن طريق استخدام البرامج المختلفة للاقتصاد القياسي، فإن هذا المشكل قد يؤدي إلى تضخيم الأخطاء القياسية لمقدرات المعاملات، مما يؤدي إلى فترات ثقة كبيرة للمعاملات وقيمة صغيرة جداً لـ t-statistic (Berry & Feldman, 1985)، حيث يمكن للارتباط الخطي المتعدد (Multicollinearity) أن يشوه دقة تقدير معاملات الانحدار وأن يجعل القيم المقدرة للمعاملات حساسة للقلبات الصغيرة في البيانات، وتعتبر أن هناك مشكل الارتباط الخطي المتعدد (Multicollinearity) بين المتغيرات التفسيرية إذا تجاوزت قيمة الارتباط القيمة الحدية 80% (Lee et al., 2013).

جدول 4 : مصفوفة الارتباط و معامل تضخم التباين بين المتغيرات التفسيرية

Variable	Zscores	CR3	ROAA	AQ	CAR	GDP
Z-score	1					
CR3	-0.104**	1				
ROAA	0.247***	-0.177***	1			
AQ	-0.307***	0.0541	-0.468***	1		
CAR	0.154***	-0.0116	0.191***	-0.0212	1	
GDP	0.0577	-0.0479	0.288***	-0.0908*	0.0696	1

* $p < 0.05$, ** $p < 0.01$, *** $p < 0.001$ t statistics in parentheses

توضح مصفوفة الارتباط بين المتغيرات التفسيرية أن المتغيرات لها معاملات صغيرة، مما يشير إلى أن مشكلة العلاقة الخطية المتعددة ليست مضطربة وأنه يمكن الحفاظ على جميع المتغيرات في النموذج، وهذا ما يفسر بعدم وجود مشكلة الارتباط المتعدد (Multicollinearity) في نموذج الدراسة.

تفسير ومناقشة نتائج الاقتصاد القياسي

يلخص الجدول رقم 5 النتائج التجريبية لنموذج الانحدار للمعادلة المتعلقة بالاستقرار المصرفي (Z-score)، باستخدام طريقة نموذج تقدير الخطأ المعياري المصحح (PCSE)، في هذه الدراسة تم استخدام معدل التركيز

(CR3) للتحقق من أثر المنافسة المصرفية على الاستقرار المصرفي (Z-score) للمصارف التجارية لدول مجلس التعاون الخليجي، حيث أفادت النتائج أن القوة التفسيرية لمعامل جودة الضبط R-squared هي (0.599%)، لذلك للنموذج خصائص جيدة، مما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر الاستقرار المالي (Z-score)، كما يمكن الاستنتاج أن تباين R-square للاستقرار المصرفي (Z-score) يمكن تفسيره من خلال عوامل أخرى غير مستخدمة وليس من ضمن العوامل المستقلة والمتمثلة في: معدل التركيز، والربحية، وجودة الأصول، ومعدل كفاية رأس المال، ومعدل نمو الناتج المحلي الأجمالي، بمعنى هناك عوامل متبقية لا يمكن تفسيرها في هذه النموذج أيضا، بالإضافة أيضا تشير إحصائية اختبار Wald إلى أن الملاءمة جيدة لهذا النموذج، بالإضافة إلى المتغيرات مهمة ومحددة بشكل صحيح وإلى صلاحيات المتغيرات المستقلة للتنبؤ بقيم المتغير التابع المتمثل في الاستقرار المصرفي (Z-score) للمصارف التجارية العاملة بدول الخليج.

فيما يتعلق بنتائج التقدير بين المتغيرات المفسرة والاستقرار المصرفي (Z-score) للمصارف التجارية، تظهر النتائج أن تأثير معامل معدل التركيز (CR3) على الاستقرار المصرفي (Z-score) سلبي ومعنوي عند مستوى دلالة إحصائية 1% للعينة محل الدراسة، مما يشير إلى أن ازدياد التركيز المصرفي والذي يعكس انخفاض المنافسة يخفض من مستوى الاستقرار عند المصارف التجارية، وهذا يعني أن الدرجة التي يزيد فيها معدل التركيز وعدم المنافسة للمصارف التجارية العاملة بدول الخليج يقلل من الاستقرار المصرفي، تتوافق هذه النتيجة السلبية مع فرضية المنافسة-الاستقرار التي تفترض أنه مع اكتساب المصارف القوة في السوق، من الممكن أن تزداد مخاطر محافظها، حيث تؤكد وجهة النظر هذه إلى أن الأنظمة المصرفية الأكثر قدرة على المنافسة تؤدي إلى استقرار أكثر وليس أقل، والفكرة من وراء هذا الرأي هي أن المصارف التي تتمتع بقوة سوقية ستكسب إيرادات من خلال فرض معدلات أعلى على القروض، وبالتالي قد تؤدي معدلات الاقتراض المرتفعة إلى زيادة مخاطر محافظ أصول المصارف بسبب الاختيار المعاكس، إن معدلات الاقتراض المرتفعة تعني أن الجودة الإجمالية لمحافظ أصول المصارف تزداد سوءا، وهذا يعني أنه مع زيادة قوة احتكار المصارف التجارية وعدم المنافسة يترك أثرا سلبيا على الاستقرار المصرفي (Z-score).

جدول 4: معلمات نموذج الدراسة المقدر (PCSE)

Zscores	Coef.	St.Err.	t-value	p-value	[95% Conf	Interval]	Sig
CR3	-.31	.108	-2.86	.004	-.522	-.098	***
ROAA	.718	.482	1.49	.137	-.228	1.663	
AQ	-.801	.33	-2.43	.015	-1.449	-.154	**
CAR	.925	.148	6.26	0	.636	1.214	***
GDP	.269	.095	2.82	.005	.082	.456	***
Constant	45.314	8.6	5.27	0	28.459	62.169	***
Mean dependent var		37.576	SD dependent var				26.029
R-squared		0.599	Number of obs				610
Chi-square		79.166	Prob > chi2				0.000

*** $p < .01$, ** $p < .05$, * $p < .1$

فيما يتعلق بالمتغيرات الضابطة في نماذج هذه الدراسة، بينت النتائج أن معدل العائد على متوسط الأصول (ROAA) لتحديد قدرة المصرف على تحقيق الأرباح له تأثير إيجابي ولكن غير ذو دلالة إحصائية الاستقرار

المصرفي (Z-score)، وهذا يعني أن الدرجة التي تزيد فيها المصارف من معدلات عائد أعلى تزيد أو تعزز من استقرارها وسلامتها، تتوافق هذه النتيجة الإيجابية مع التوقعات البحثية.

يحمل مؤشر جودة الأصول (AQ) أيضا الإشارة السلبية المتوقعة، وكما هو متوقع تظهر النتائج أن الدرجة التي تقلل بها المصارف التجارية من نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض تزيد من أدائها و استقرارها وسلامتها، وهي حقيقة أساسية في تقييم المصارف، ولقد وجد أن أثر مؤشر جودة الأصول سلبي و مهم إحصائيا عند مستوى معنوية 5% على الاستقرار المصرفي (Z-score)، ويمكن تفسير النتيجة السلبية بحقيقة أنه كلما زادت نسبة القروض المتعثرة كان المصرف أسوأ حالا من حيث الأداء وجودة الأصول والتي بدورها تقلل من استقراره وسلامته.

معامل كفاية رأس المال (CAR) له تأثير إيجابي ومعنوي عند مستوى دلالة إحصائية 1% على الاستقرار المصرفي (Z-score)، تشير العلامة الإيجابية بين رأس المال والاستقرارية إلى أن المصارف التجارية تتمتع بوضع مالي سليم، لذلك يمكن الاستنتاج أن المصارف ذات رأس المال الأفضل هي المصارف الأكثر أمانا والأكثر استقرارا.

وأخيرا، فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP) له تأثير إيجابي وذو أهمية إحصائية عند مستوى معنوية 5% على الاستقرار المصرفي (Z-score)، وهذا يبين أهمية نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الرفع من مستوى أداء المؤسسات المالية والنظام المالي وإستقراره، وبالتالي جودة الحياة والرفاهية الاقتصادية للدول، تتوافق هذه النتيجة الإيجابية مع التوقعات البحثية.

5- الخلاصة :

خلصت هذه الدراسة من خلال التحقيق التجريبي من الأثر المتوقع للمنافسة علي استقرار المصارف التجارية العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي، وقد اعتمد الجانب التحليلي من الدراسة على بيانات بانل متوازنة تم الحصول عليها من 61 مصرفا تجاريا مدرجا في أسواق الأوراق المالية بالمنطقة قيد الدراسة خلال الفترة (2011-2020)، باستخدام تحليل الإنحدار الخطي المتعدد عن طريق تطبيق مقدر (PCSE) القياسي في هذه الدراسة ، وتم استخدام مؤشر (Z-score) لقياس استقرار المصارف التجارية، وتم استخدام معدل مستوى التركيز (CR3) المقاس بنسبة أكبر ثلاثة مصارف كنسبة تركيز من إجمالي الأصول للمصارف ليمثل المنافسة المصرفية، بالإضافة إلى ذلك المتغيرات الضابطة والمتمثلة في مؤشر الربحية (ROAA)، وجودة الأصول (AQ)، وكفاية رأس المال (CAR)، والنمو الاقتصادي المقاس بمعدل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كمتغيرات تفسيرية لأستقرار المصارف التجارية.

حيث خلصت النتائج إلى وجود أثر معنوي سالب لمستوى التركيز (CR3) المقاس بنسبة أكبر ثلاثة مصارف كنسبة تركيز من إجمالي الأصول للمصارف على استقرار المصارف التجارية (Z-score)، وبالنسبة للمتغيرات الضابطة في نموذج هذه الدراسة وجود أثر معنوي سالب لمؤشر جودة الأصول (AQ) المتمثل بنسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض على استقرار المصارف التجارية (Z-score)، وكذلك متغيري معامل كفاية رأس المال (CAR) ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP) لهما تأثير إيجابي وذو أهمية إحصائية لأستقرار المصارف التجارية.

بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة توصي بتسليط الضوء على زيادة الإهتمام بتنظيم المصارف والإشراف

عليها وتعزيز فهم القضايا الإشرافية الرئيسية وتحسين جودة الإشراف المصرفي واتباع المعايير الدولية للوائح المصارف مثل معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية وتنفيذها لتجنب المخاطر وعدم الاستقرار في المستقبل، والعمل على تنفيذ الإصلاحات في بناء أسواق مالية أكثر كفاءة وتنافسية مثل تحرير الخدمات المصرفية والنظر في العوائق التي تحد من دخول مصارف جديدة الى السوق للاستفادة من المنافسة التي تعمل على تخفيض التكاليف من الخدمات التي تقدمها، كما لوحظ أن العنصر الأساسي للاستثمارات التي يجب التركيز عليه بشكل رئيسي هو رأس المال وله تأثير حاسم على هوامش الربح وقدرة المصرف على المنافسة، وله الأثر الإيجابي على الأستقرار وبالتالي العمل على زيادته وتشجيع الاندماج المصرفي.

6- المراجع:

- Abuselidze, G. (2021). The impact of banking competition on economic growth and financial stability: an empirical investigation. *European Journal of Sustainable Development*, 10(1), 203-203.
- Al-Hassan, A., Khamis, M. Y., & Oulidi, N. (2010). The GCC Banking Sector: Topography and Analysis. *IMF Working Papers*, 10(87), 1-46.
- Alper, D., & Anbar, A. (2011). Bank Specific and Macroeconomic Determinants of Commercial Bank Profitability: Empirical Evidence from Turkey. *Business and Economics Research Journal*, 2(2), 139-152.
- Altaee, H. H. A., Talo, I. M. A., & Adam, M. H. M. (2013). Testing the financial stability of banks in GCC countries: Pre and post financial crisis. *International Journal of Business and Social Research (IJBSR)*, 3(4), 93-105.
- Álvarez, A. I. F., Rodríguez, F. G., & Suárez, N. S. (2014). Banking stability, competition, and economic volatility. *Documentos de Trabajo FUNCAS*, (754), 1.
- Athanasoglou, P. P., Brissimis, S. N., & Delis, M. D. (2008). Bank-Specific, Industry-Specific and Macroeconomic Determinants of Bank Profitability. *Journal of International Financial Markets, Institutions and Money*, 8(18(2)), 121-136.
- Azmi, W., Ali, M., Arshad, S., & Rizvi, S. A. R. (2019). Intricacies of competition, stability, and diversification: Evidence from dual banking economies. *Economic Modelling*, 83, 111-126.
- Beck, N., & Katz, J. (1995). What to do (and not to do) with cross-section-time-series data. *American Political Science Review*, 89(3), 634-647.
- Berry, W. D., & Feldman, S. (1985). The multiple regression model: a review. Multiple regression in practice. Newbury Park, CA: Sage University Paper, 9-17
- De-Ramon, S. J., Francis, W. B., & Straughan, M. (2019). Bank competition and stability in the United Kingdom: evidence from quantile regression. *Bank of England Staff Working Paper*, 748.
- Dietrich, A., & Wanzenried, G. (2014). The determinants of commercial banking profitability in low-, middle-, and high-income countries. *Quarterly Review of Economics and Finance*, 54(3), 337-354.
- González, L. O., Razia, A., Búa, M. V., & Sestayo, R. L. (2017). Competition, concentration and risk taking in Banking sector of MENA countries. *Research in International Business and Finance*, 42, 591-604.

- Javaid, S., & Alalawi, S. (2018). Performance and profitability of Islamic banks in Saudi Arabia: An empirical analysis. *Asian Economic and Financial Review*, 8(1), 38-51.
- Kiemo, S. M., Olweny, T. O., Muturi, W. M., & Mwangi, L. W. (2019). Bank-specific determinants of commercial banks financial stability in Kenya. *Journal of Applied finance and banking*, 9(1), 119-145.
- Lee, K. C., Lim, Y. H., Lingesh, T. M., Tan, S. Y., & Teoh, Y. S. (2013). The determinants influencing liquidity of Malaysia commercial banks and its implication for relevant bodies: Evidence from 15 Malaysia commercial banks (Doctoral dissertation, UTAR), 1-113
- Li, Y., Nie, D., Zhao, X., & Li, Y. (2017). Market structure and performance: An empirical study of the Chinese solar cell industry. *Renewable and Sustainable Energy Reviews*, 70, 78-82.
- Majumder, M., Hossain, T., & Rahman, M. M. (2017). A camel model analysis of selected banks in Bangladesh. *Mohammed Mizanur, A CAMEL Model Analysis of Selected Banks in Bangladesh (November 9, 2017)*.
- Marius, A. A., & Bogdan, C. (2010). Bank performance in Central and Eastern Europe: the role of financial liberalization. In *Proceedings of Annual Conference of European Financial Management Accosiation*.
- Mehta, A., & Bhavani, G. (2017). What Determines Banks' Profitability? Evidence from Emerging Markets-the Case of the UAE Banking Sector. *Accounting and finance research*, 6(1), 77-88.
- Mirzaei, A., Moore, T., & Liu, G. (2013). Does market structure matter on banks' profitability and stability? Emerging vs. advanced economies. *Journal of Banking & Finance*, 37(8), 2920-2937.
- Olweny, T., & Shipho, T. M. (2011). Effects of banking sectoral factors on the profitability of commercial banks in Kenya. *Economics and Finance Review*, 1(5), 1-30.
- Poshakwale, S. S., & Qian, B. (2011). Competitiveness and efficiency of the banking sector and economic growth in Egypt. *African development review*, 23(1), 99-120.
- Stazhkova, P., Kotcofana, T., & Protasov, A. (2017, September). Concentration indices in analysis of competitive environment: case of Russian banking sector. In *CBU International Conference Proceedings (Vol. 5, pp. 458-464)*.
- Su, C. W., Qin, M., Rizvi, S. K. A., & Umar, M. (2021). Bank competition in China: a blessing or a curse for financial system?. *Economic Research-Ekonomska Istraživanja*, 34(1), 1244-1264.
- Tan, Y. (2017). The impacts of competition and shadow banking on profitability: Evidence from the Chinese banking industry. *The North American Journal of Economics and Finance*, 42, 89-106.
- Wang, R., & Luo, H. (2019). Does financial liberalization affect bank risk-taking in China?. *Sage Open*, 9(4), 2158244019887948.
- Shijaku, G. (2017). Bank stability and competition: Evidence from Albanian banking market.

Phan, H. T., Anwar, S., Alexander, W. R. J., & Phan, H. T. M. (2019). Competition, efficiency and stability: An empirical study of East Asian commercial banks. *The North American Journal of Economics and Finance*, 50, p. 100990.